التسامح واللاّتسامح في التراث الاسلامي (*)

محمد أركون (**)

* اثنان أهل الأرض ذو علم بلا دين وآخر ديّن لا عقل له
أبو العلاء المعرّي

* لا معرفة إلاّ ما كان منها صراعا ولا علم إلا ما كان تعارض مصالح
جون سيغي Jean SEGUY

لست مسؤولا في الواقع عن اختيار هذا العنوان فمثلما يحدث غالبا يحاول منظمو الملتقى أن تيمّم المحاضرات وجهة تطلّعاتهم وبالمناسبة فأنت لا تعدم من المسلمين من يذهب الى أن الإسلام قد دعا دوما الى التسامح بل وفرضه في ذات الوقت الذي يشهّرون فيه بشدّة بعدم تسامح غيره من الأديان وخصوصا تلك الأقرب منه ونعني اليهودية والمسيحية في حين أنهم يذهبون إما الى التغاضي عن أشد أعمال العنف استعصاء على التبرير وعن أشد أنواع قمع الحرّية الدينية جلاء واستمرارا أو أنهم يذهبون الى التهوين من شأنه أو تبريره متذرعّين بضرورة رعاية حقوق "دين الحق" المهدّدة.

بيد أنه من العسير في هذا السياق تجاهل معطى تاريخي ملموس قوامه أن بعض الأوساط الضيقة في المجتمعات التي عرفت الحدث الإسلامي لم تتصل لأول مرة بمسألة التسامح في أبعادها الحديثة التي سنحدّدها لاحقا الا منذ القرن التاسع عشر فحسب. وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى إكراهين رئيسيين ترتبط بهما الأجوبة التي سيقت حتى الآن في ما يتعلق بمسألة التسامح واللاّتسامح التي يحياها الناس ضمنيا دون أن يقع الإفصاح عنها أبدا في شكل معالجة نقدية أو حتى قانونية وذلك من باب أضعف الإيمان. أما أوّل هذين الإكراهين فتعبير كل من التسامح واللاّتسامح عن واحد من أنواع اللاّمفكر فيه العديدة في الفكر الإسلامي

(*) محاضرة ألقيت في ندوة قرطاج حول التسامح 20 – 23 / 4 / 1995
(**) أستاذ بجامعة الـ «صربون»

الذي يدور – مثلما نعلم – في فلك الفضاء الذهني الوسيط أما الثاني وهو لا يقل خطرا عن الأول فيتمثل في أن مجتمعات عديدة قد فقدت بعد استقلالها في ما بين الأربعينات والستينات الشروط الاجتماعية والثقافية الملائمة لتنشئة الجمهور تنشئة تقوم على التسامح، أقول هذا وأنا أفكر في تلك الهجرة العنيفة والكاسحة للجماعات اليهودية والكاثوليكية والبروتستانتية والارثودكسية واليونانية والأرمينية والإيطالية والإسبانية والفرنسية التي استقرت منذ زمن طويل في المغرب والجزائر وتونس ومصر وإيران، فالجزائر على وجه الخصوص كفّت بين عشية وضحاها عن أن تكون مجتمعا تعدديا لتصير كتلة متجانسة من المسلمين من أتباع المذهب المالكي هم على درجة من الجهل من الناحية التاريخية بالتنوع المذهبي الذي ساد الإسلام الكلاسيكي جعلتهم يهمشّون دينيّا حتى اليوم الأقلية الاباضية الصغيرة التي تستوطن بلاد مزاب. وإذا كان هذا هو حال الجزائر فما بالك بالباكستان هذه التي قامت على أساس ديني دون أن تكون مسألة التسامح داخل الإسلام نفسه قد طرحت بعد بكيفية مناسبة وصحيحة، فكيف القبول والحالة هذه بالموقف الدفاعي والحجاجي السائد الذي يصادر على المطلوب حينما يزعم اعتمادا على آية " لاإكراه في الدين " المعروفة بوجود أسبقية زمنية ومفهومية للمسلمين في ممارسة التسامح. أليس من المستحسن على النقيض من ذلك أن نستبعد دفعة واحدة أخطار المغالطة التاريخية التي يوقعنا فيها نص العنوان وذلك بأن نرسم الحدود الزمنية والمفهومية لما نطلق عليه تسمية التراث الإسلامي ثم نردف ذلك بضبط جينيالوجيا ما نسميه اليوم بالتسامح واللاّتسامح باحثين عن كيفية تشكّله ومحتواه وشروطه دون أن ننسى معالجة هذين المفهومين معالجة فلسفية بأن نواجههما على وجه الخصوص بالمفهوم الأتيقي مفهوم ما لا يمكن التسامح فيه. INTOLERABLE.

العقل الديني والعقل الحديث

لا يكفي التساؤل إن أردنا معالجة مسألة التسامح واللاّتسامح عن الحدود المفهومية للتراث سواء أكان إسلاميا أم يهوديا أم مسيحيا أم بوذيا الخ... فحسب بل يحسن توسيع البحث التاريخي والتحليل الفلسفي ودفعهما باتجاه حدود العقل الديني الابستمولوجية بصفة عامة، ذلك أن كل تراث يؤسس ملفوظاته وتعاليمه على استعمال مضبوط للعقل وأنا أستعمل كلمة تراث هنا بالمعنى الاثنوغرافي أي مجموع العادات والأعراف التي يتم ضبطها محليا في رقعة ضيقة أو تلك التي تحدّد ضمن منظور يسعى الى أن يكون أكثر كونية كما هو شأن الأديان التي تعلي من شأن مدونات من النصوص المكتوبة هي في الأصل مجرد رواية شفوية. وكنت قد حدّدت في دراسة لي سابقة (1) كل ما يميّز التراث الاسلامي المكتوب عن التراثات المحلية التي ظلت على قيد الحياة معبّرة عن نفسها تحت رقابة حراس الارثودكسية الناجعة شيئا ما. وأنا لن أعود هنا للحديث مجدّدا عن مصادرات العقل الأرثودكسي التي تحكمت في التكوّن الإجتماعي والتاريخي للتراث، هذا التراث الذي خدم العقل الارثودكسي بالمقابل بأن حافظ محافظة صارمة على مصادرات هذا العقل بما أوجبه على المؤمن من طاعة لنظام العقائد واللاعقائد كما حددته

العقيدة الارثودكسية وكما حددته العبادات التي تسمح بتمثل كل الجهاز البسيكولوجي والدلالي الاجتماعي والسياسي للتراث أي الانخراط في الجسم الفيزيائي – وهو جهاز ذو بنية شمولية ومركبة تأسر العقل داخل ما حددته في موضع آخر من كتاباتي باسم السياج الدوغمائي (2) فالعقل الموضوع تحت تصرف التراث الارثودكسي والمراقب من قبله كلما أضفى الزمن قدسية على جهازه يتميز بالخضوع الى جدلية عنيدة بين المفكر فيه وما لا يمكن التفكير فيه وأعني بالمفكر فيه ما يسمح للعقل بالتفكير فيه وهو مضمون التراث وما يقدّسه حين يستنجد بحجيّة النصوص التأسيسية ومنزلة السلف الصالح وكل الشخصيات الرمزية التي وقعت مثلنتها عبر تقنيات الاستيعاب وإضفاء الشرعية التي يجيدها "القائمون بشؤون المقدس" في صلة وثيقة شيئا ما بالمخيال الاجتماعي– إن أحد مظاهر السياج الدوغمائي التي تشكل عائقا حينما تطل تحديات العقل الحديث برأسها هي رفض اللامفكر فيه لكل محاولة للتمييز بين الديني والسياسي بل رفضه لمجرد التمفصل المدروس بينهما مما يؤدي الى تضاعف اعداد اللامفكر فيه وتراكمها وتأبدها طوال تاريخ المجتمعات التي يخضعها جهاز التراث المكتوب لاستراتيجيات مراقبة التاريخانية وتشكل مسألة التسامح واللاتسامح جزءا من هذا اللامفكرفيه بطبيعة الحال مثلما نلاحظ ذلك بشكل تراجيدي في مجتمعات مثل الجزائر وإيران اللذين عرفا مع ذلك تقدما لا يستهان به نحو أجزاء من الحداثة الفكرية لم تهضم إحقاقا للحق كما ينبغي . إن مفهوم الحقيقة بالنسبة الى العقل الديني الذي يضم كل أشكال التراث والذي تعيد هذه الأشكال إنتاجه واحد أحد لا يقبل الاختزال الى أي شيء آخر وهو مقدس لا يمكن اختراقه ولا المساس به ولذلك هو جدير بكل التضحيات بما فيها اللجوء فورا وبشكل متسرع للعنف فالعنف والمقدّس والحقيقة داخل كل تراث مكوّن للذات الجماعية ومكوّن منها ثالوث يتكوّن من أعمدة ثلاثة لا انفصام لها يقوم عليها الوجود الآني والعيني للجماعة وكذلك أملها الأخروي في خلاص تتغير حدوده واشكاله حسب الانساق الايديولوجية وما يغلب عليها من السمة الدينية أو السياسية ونحن سنرى كم كان العقل الحديث يجد دوما عسرا في تحرير الوجود الإنساني نهائيا من سيطرة هذا الثالوث الذي لا ينفصم، ثالوث العنف والمقدّس والحقيقة، فقد يحدث أن تتغير كل التحاليل واستراتيجيات التبرير وإضفاء الشرعية الا أن ضرورات التعبئة القومية للجسم الإجتماعي السياسي ونداءات السلطة والتوسع الهيمني وتواتر المخيالات القديمة وانبثاق الاصوات الجماعية المكبوتة منذ أمد طويل تواصل كلها تغذية العنف أمام أنظارنا رغم قرون من المجهودات الفكرية والاختراعات العلمية والخلق الفني ورغم ما عرفته الثقافة والحضارة من تقدم بغية اقتلاع المنزلة البشرية من سيطرة الرغبات والأهواء وقوى اللامعقول .

إن هذه الملاحظة الأخيرة تجبرنا على أن نتدبر بكيفية أفضل رهانات المقابلة بين مفاهيم العقل الديني والعقل الحديث ذلك أن مسألة الحدود بين الدين والايديولوجيا كما نعلم تعتبر مثار جدل كبير لا يعود الى الزمن الذي حاول فيه كانط أن يفكر في "الدين في حدود العقل" فحسب ولكن خصوصا الى التطوّرات التي عرفتها الماركسية اللينينية باعتبارها دينا علمانيا (SECULIER) قويّا فنحن اذا ما اتفقنا على اعتبار الايديولوجيا مجموعة التمثلات المنفلتة من رقابة العقل النقدي من أجل تعبئة أفضل للمخيال الجماعي بغية الوصول الى خلاص نهائي (في

الاخرة بالنسبة الى الديانات التقليدية وفي هذه الحياة الدنيا بالنسبة الى الديانات العلمانية كما تتجلى في كل الخطابات السياسية المعاصرة)، فإن مفهوم العقل الايديولوجي عندئذ هو قطعا أكثر شمولا وقدرة على الاحتواء من مفهوم العقل الديني فمن صفات العقل الديني السلبية أنه يديم نوعين من الغموض ويؤبّدهما فمن ناحية يوهمنا بأن الديانات جميعها لا يمكن اختزالها في الإيديولوجيا ومن ناحية أخرى يحجب عنا هذا العقل الديني (كما يتجلى في انساقه الكلامية الفقهية المرتبطة بالدين من حيث هو مؤسسة متضامنة مع السلطة) القيمة الاساسية "للالاهي كما يتجلى في التجربة الإنسانية" (3) ووظيفتها الرئيسية بل ويحرفها ويحيد بها عن طريقها. وهكذا فعندما أسس توما الاكويني القانون الطبيعي على مصادرة تقول بأن الخلق هو انعكاس دقيق للإله ونتيجة لمشيئته التي تقول للشيء كن فيكون SES DECISIONS -COMMANDEMENTS أو عندما يذهب الأشعري الى أن الله خلق كل شيء بما في ذلك العدل والظلم الا أنه لا يفعل الظلم بل أن ما يشاهد من الظلم إنما هو ظلم لغيره عندئذ فإن العقل لا يفعل سوى أن يؤخر غزو حريته LIBRE ARBITRE لينغلق داخل قول بالجبر SERF ARBITRE باسم عقيدة منقطعة عن تاريخانيتها ولا شك أن هذا الغموض يوفر مناخا يتكافل بموجبه الانتقال من الديني بما هو تجربة للإلاهي– الى الايديولوجيا باعتبارها اخفاء للواقع تحت أردية التعالي والروحانية والانطولوجيا والمقدس كما يوفر فرصة لالتباسهما أيضا، ولقد تمثل دور العقل الحديث طويلا في تعويض المركزية اللاهوتية الدوغمائية THÉOCENTRISME DOGMATIQUE بميتافيزيقا متمركزة حول العقل METAPHYSIQUE LOGOCENTRISTE وقد تمّ التمهيد لهذه العملية في الإسلام مثلما كان الأمر من قبل في اليهودية والمسيحية منذ العصر الوسيط انطلاقا من التوتر القوي بين اللوغوس الارسطي الذي لطّفته الافلاطونية والافلاطونية المحدثة شيئا ما من جهة وكذلك انطلاقا من الاستغلال اللاهوتي الفقهي السياسي للوحي من جهة أخرى ولقد دأب العقل الحديث قبل ظهور ماركس ونيتشه وفرويد على التعامل مع الثنائيات المفهومية التي اجترّها الفكر الوسيط ونعني بذلك ثنائيات الخير والشر والصحيح والخاطئ والحسن والقبيح والمادي والروحي والفاني والخالد والمحايث والمتعالي ولكنه لم يكتف بذلك ثم دعّم العقل الحديث هذا الفكر الثنائي بأن طوّر ثنائيات مفهومية أخرى من مثل ثنائية التاريخي والميثي والمقدس والبشري والديني والسياسي والكنسية والدولة SPIRITUEL ولاشك أن الصراعات الحالية حول الاصولية والتمامية والتيوقراطوية THÉOCRATISME والديمقراطية DEMOCRATISME والشريعة والقانون وحقوق الله وحقوق الإنسان يمكن أن تدرج كلها ضمن هذا المنطق الثنائي الا أنه لا يمكننا أن ننكر مع ذلك أن عقل الأنوار في أوروبا الغربية قد أطاح بقلعة العلماء أعني علماء الدين بأن فرض قطيعة حاسمة بين السلطتين الالاهية والبشرية (=السيادة الشعبية) اللتين لهما حق إضفاء الشرعية على الانظمة الدلالية والأخلاقية والقانونية والسياسية ولكن المجتمعات التي هيمن عليها الحدث الإسلامي لم تشارك في هذه الثورة الذهنية التي أدت الى الخوصصة التدريجية لما أسماه توما الاكويني بالـ Auctoritas أو مشيخية السلطة المذهبية التي تمارس عملها باسم الوحي وذلك في مقابل ما يسمى POTESTAS الدول أو "حكم الله أو السلطة في اللغة العربية" بل وتجاوز أثر هذه الثورة مجرد الخوصصة الى حدّ تهميش هذه

المشيخية أحيانا واستبعادها، وفي خضم سياق هذه الثورة التاريخية وكذلك السياق الذي طرحت فيه مجموع المواضيع المتصلة بحقوق الإنسان التي تم إعلانها دون الرجوع على حقوق الله انبثقت فكرة التسامح بقوة وجرأة مفهومية وقدرة على الانتشار (لم يصاحبها بالضرورة هاجس الحرص على التطبيق) لم يتعوّدها الفكر اللاهوتي المتمركز حول نفسه THÉOCENTRISTE، وفي هذا السياق يصير التشهير بكل أنواع المغالطة التاريخية التي تضاعفها بسهولة كل أنواع الدفاع الديني التي تصاحب الاصوليات الراهنة أمرا ضروريا يتخذ كل أبعاده الفكرية ولقد نحا الفكر الفلسفي في السياق الإسلامي منحى سعي فيه الى تعويض العقلانية اللاهوتية – الفقهية بعقلانية تتخطى حدود الدين(Transreligieuse) ومشدودة الى آخر صورة من صور تجلي الكلام الإلاهي ونعني القرآن غير أن هذه العقلانية علاوة على تسليمها بدءا بوجود يقين أوحد يلغي ماعداه وهو أمر لا يتوافق مع التسامح النقدي تجاه كل أشكال الحقيقة فإن الموقف الفلسفي الرامي الى استقلال العقل وإعلان مسؤوليته الفكرية قد وقع استبعاده تقريبا منذ وفاة ابن رشد حوالي 1198، ولكن ما سبق لا يعني أنه بامكاننا التحدث بالمقابل عن وجود لا تسامح في التراث الاسلامي أو أي تراث ديني آخر وذلك في اتجاه قد يمليه علينا المفهوم الحديث للتسامح مثلما سنحلله. إن الفضاء الذهني الخاص بكل عقل ديني وقع تقعيده داخل نظام تيولوجي وفقهي يستبعد كل إمكانية لوجود حقائق غير الحقيقة الوحيدة التي تؤسس التراث الارثودكسي صالحة فكريا وروحيا، ولما كانت الهرطقة وقوفا في وجه الحقيقة كما يقول توما الأكويني فإن الارثودكسيات تعترف كما يعترف مؤلفو الفرق (Hérisiographes) في العصر الوسيط بالوجود الفعلي للملل والنحل الا أنها تذهب الى تقديرها منازل انطلاقا من مصادرات وحدود ترسمها الفرقة الناجية باعتبارها فيصل التفرقة بين الحقيقة والهرطقة من ذلك : هل حكم أهل الذمة ومنزلتهم التي تحددها خصوصا الآية التاسعة والعشرون من سورة التوبة وكذلك حكم المشركين الذي تحدده آية السيف كلاهما يعبّر بلغة فقهية عن البنية الفكرية للفضاء الذهني الوسيط حيث يشتغل اللاهوت اليهودي والمسيحي والإسلامي باعتبارها أنظمة فقهية – ثقافية للاقصاء المتبادل (4).

إن كل أنماط التشكل في دول كالخلافة والامامة والامارة والسلطنة التي وقع تصورها لوضع المدونات الفقهية المستخرجة من هذه الأنظمة التيولوجية السياسية موضع التطبيق لا يمكنها الا أن تقوي صور الوقوف في وجه ولادة ما سيعرف لاحقا باسم التسامح في إطار الحداثة وتدعمها ولنا أن نشير في هذا الصدد الى أنه حتى بعض المثقفين من المسلمين لا يزالون حتى أيامنا هذه يخلطون بين الغفران بما هو هبة من الله للانسان العاصي والمتمرّد ضد ما تأمر به العقيدة والتسامح بما هو اشتقاق للفظ جديد (Néologisme) لتأدية لفظ Tolérance أي تسامح في المعنى الحديث وقوامه الاعتراف للفرد – المواطن بالحق في التعبير داخل الفضاء المدني عن الآراء الدينية والسياسية والفلسفية التي يختارها. ويعبّر تفسير فخر الدين الرازي للاية المعروفة "لا إكراه في الدين" (البقرة 256) بشكل جليّ عن مفهوم الفضاء الذهني الوسيط الذي غالبا ما يشار إليه في هذا المقال فالاكراه في الدين الممنوع يفسرّه الرازي بضرورة انبناء وعد الله ووعيده على الابتلاء في هذه الدار الدنيا، أي على التكليف والمسؤولية تجاه الأحكام الفقهية الدينية.

أما وقد جمعنا في جعبتنا كل هذه التدقيقات التاريخية والمفهومية فإنه باستطاعتنا الان أن ننتقل الى فحص مفاهيم التسامح واللاتسامح وما لا يمكن التسامح فيه.

التسامح، اللاتسامح، ما لا يمكن التسامح فيه

لا يمكن أن نقيم بيننا وبين التسامح مسافة نقدية لتحديد جينيالوجيّته ومستوياته وأبعاده ما لم نأخذ في الاعتبار منذ البداية التوترات الديالكتيكيّة التي تربطه بمفهومي اللاتسامح وما لا يمكن التسامح فيه، ولقد رأينا أن اللاتسامح الفكري الملازم لكل أنظمة العقائد واللاعقائد قد تمت معايشته باعتباره قيمة ما دامت وضعية العقل الحديث لم تتمكن من فرض نفسها سياسيا على وجه العموم وقانونيا على وجه الخصوص حتّى تضمن لكل فرد – مواطن Individu-Citoyen حرية التفكير والتواصل والنشر، ويكفي أن ننظر الى المناقشات الحادة والمتكررة دوما حول مفهوم التجديف والشتيمة أو القذف خصوصا في ما يتعلق بكتاب الآيات الشيطانية حتى نتبين بوضوح كيف أن ممارسة التسامح الفعلي والايجابي بما هو مشاركة فكرية يتطلب شرطين أساسيين يجب توفرهما :

– وجود دولة قانون تضمن عدم التعرض للعقاب عند التعبير عن كل المواقف المذهبية ونشر كل الاثار الفنية حتى عندما تتعرّض لمواضيع أضفى عليها الزمن قداسة بالنسبة الى مجموعة اجتماعية ما وهذه الحرية لا تنفي امكانية الفحص النقدي لمسؤولية المؤلف الفكرية.

– وجود مجتمع مدني متشبّع بما فيه الكفاية بالثقافة الفلسفية والقانونية التي تؤسس مفهوم التسامح كي يلعب الدور الأساسي دور الشريك الحر والحريص على دولة القانون التي يجب أن لا تتهاوى أمام أيّ إغراء من إغراءات الانحياز.

ولأن هذين الشرطين يجتمعان في الديموقراطيات المتقدمة في أوروبا الغربية فإن القانون المتعلق بالتجديف والشتيمة قد عرف أحد مصيرين فإما أنه قد حذف تماما وإما قد لفه النسيان في حين أن المجتمعات التي يطلق عليها صفة الاسلامية تشدّد بالمقابل على ضرورة أن يلاقي التجديف عقوبة صارمة تحت ضغوط سياسية أكثر منها دينية وهو تشديد يعبّر عن بديهتين كبيرتين تتعلقان بوجود هذه المجتمعات التاريخي أولهما أنها لم تضع في خلدها الشروع في وضع مسلك مفهومي يسير بها في اتجاه المفهوم الحديث مفهوم دولة القانون ومن المفارقات أن قطاعات واسعة من هذه المجتمعات التي تعيش نهاية هذا القرن هي بصدد فرض هذا الخلط بين الالاهي كما يعاش في التجربة الروحية وبين القانون بما هو إنتاج اجتماعي وتاريخي وهو خلط لم يقع فيه حتى الفكر الوسيط ويا للغرابة !

ولذا يظل انبثاق مجتمع مدني في ظل هذه الشروط وأينما كان ذلك أمرا محتشما وهشا وجزئيا قليلا ما يقع الاحساس به وقد وصل الأمر ببعض البلدان الى ما نلاحظ من ادخال لثقافة تقوم على اللاتسامح داخل البرامج المدرسية وتكفي الاشارة الى ما نعرفه في تونس على وجه الخصوص من مظاهر الحمية التي اختلطت فيها المزايدات القومية والعقيدة الظلامية التي اعترضت جهود وزير التربية محمد الشرفي حينما سعى الى وضع حدّ لهذا المنزلق الخطير،

ولكن لنتقدّم الان مزيدا في التنقيب عن مفهوم التسامح لنشير الى أنه بالنسبة الى الفكر الوسيط فإن الامـر لا يتعلق في أفـضل الحالات الا بتسـامح سلبي (Permissio negativa mali) أي ما يعبّر جـيّدا عن العلاقة الثلاثيـة الابعاد بين كلام الله والخلاص الابدي والتسـامح داخل السياق الاتيقي الفقهي للـديانات الموحاة، ففوراتر (Furetre) وهو من رجال القرن السـابع عشر يذهب الى أن التسامح هو " الصبر الذي يجعلنا نتألم أو نخـفي شيئا " أما الكلبيون (Cyniques) فقد مضـوا قدما في تدبّر مـفهوم التسـامح بأن نهجوا أصـنافا من السلوك أمام العـموم لم يكن من الممكن التسامح بشأنها لمصادمـتها العرف السائد آنذاك من ذلك شروع ديوجان (Diogène) في الاستـمناء في الاغورا (Agora) أو التـجوّل نهـارا مصطحـبا قنديله المشـتعل ولما كـان الشيء بالشيء يذكـر فلنشر الى قول يسـوع لاولئك الذين ارادوا رجم المرأة الزانية : من كـان منكم بلا خطيئة فليرم هذه المرأة بحجر وهو قول يعلو كـل أنواع التسامح لانه يحوّل جذريا حكم الخطيئة بأن يرجع الحكم والعـقاب الى ضـمـير الشـخصـان وهو أمر يصـدق أيضـا على الاية الثانيـة والثلاثين من سورة المائدة حيث يجعل القرآن من الاحـترام المطلق للذات البشرية أمرا كونيا وهو يتدبّر حادثة قتل قابيل لهابيل.

هكذا نرى أن اللجوء الى التسامح وإن ظل مطلبا دائما لكل مجموعة اجتماعية ومطلبا لكل العصور فإن التقدم باتجاهه لم يكن دوما نهائيا أو غيـر قابل للانتكاس كما أن مستويات التعبير عنه لا تفتأ تتغير بتـغير الشروط الثقافية والسياسية المهـيمنة وهكذا يمكننا أن نصادف تسامحا بلاغيا زخرفيا صرفا لدى بعض الكتاب ممن يوافق اعتقادهم تقاليدهم أو لدى بعض علماء الدين الحريصين على الدفاع عن الدين أو عند بعض سراة الناس الباحثين عن الشهرة. وقد يصل الامر بهذا النوع من التسامح في مجتمعاتنا هذه الـتي تهيمن عليها وسائل الاعلام الى حدّ دفع البعض الى اعتناق مواقف لا متـسامحة – يمليها ما يسمـيه الأنغلوسكسونيون بـ Political Correctness كمـواقف بعض المدافعين عن التسـامح عندما ظهرت قضـية كتـاب الآيات الشيطانية أو قضـية الحجاب الاسلامي التي عـرفتها فرنسا حين وقعوا في فخ هذا الافـراط إفراطا استغله مناضلون مناوئون لرجال الدين Anticléricaux بشكل إيجابي ولكنهم مناضلون بعيـدون جدّا من الناحية الفلسفية عن تسامح من علاماته أن يبدأ المرء بإعلان سخطه مما لا يمكن التسامح فيه.

وقد يكون التسـامح أيضا نوعا من الشفقـة البريئة أو المدروسة – كشأن مـفهوم الحلم المشهـور عند العرب – التي يكنهـا الغني للفقيـر أو القوي للضعـيف أو المنتصر للمـهزوم وهي تؤدي بصاحبها عندئذ الى شيء من الرفعة الاخـلاقية وقس على ذلك تسامح الرفيع مع من كان دونه رفـعة وتسـامح ذي المنصب مع المواطن العادي أو الـراعي مع الرعيـة في النظام الملكي أو ممثل الارثودكسية تجاه " الهرطقي " ولعله من المهمّ أن نشير في هذا الصدد الى أن التسامح في هذه الحالات لا ينعكس لان الامر سـيتعلق عندئذ بالاحترام والطاعة والخـضوع انتظارا ليوم قد تنقلب فيه موازين العلاقـات وهو أمر من اليسير التثبت منه حينما تقـرأ لكبار دعاة التسامح في القرنين السـابع عشر والثامن عشـر في أوروبا من ذلك أن جون لوك (John Look) قد دعا الى التسامح في رسـالته الموسومة ب " رسالة في التـسامح " بل وبشرّ به حتى يسمح لنفـسه بنقد المجتمع، أما فـولتير Voltaire فقد أبـاح لنفسه أن يكون أكثـر حدة فلم ينثن بسبب ما لقـيه من

الرأي العام من مساندة كبيرة في حين تجنب مونتسكيو Montesquieu الاشارة الى المسيحية عند حديثه عن الاوضاع التي تتصف باللاتسامح وتصنيفها ولعل الامر لا يخلو من دلالة في زمنه آنذاك حينما نعلم ما كان عليه الحال من تفضيل استعمال التلميح بدون التصريح حينما يشيرون الى الفرس والترك والاسلام من أجل التشهير بالتعصب والظلامية واللاتسامح. أما اليوم فعندما يتخير بعض العلماء آيات من القرآن وبعض أحاديث الرسول ليبرهنوا على أن الاسلام هو دين متسامح، وعندما يسلك بعض المثقفين اللائكيين نفس المسلك بالتجائهم الى كبار المفكرين والكتّاب والشعراء الكلاسيكيين فإنهم يعيدون من حيث لا يشعرون إنتاج المشاغل الاخلاقية والاجتماعية – السياسية لنظرائهم الاوروبيين في القرنين السابع عشر والثامن عشر مع فارق أساسي وهو أنهم يتجاهلون في ذات الوقت الحركة الفكرية التي قام بها هؤلاء ويشوهونها اذ من العبث أن نبشّر أخلاقيا بالتسامح ونحن نقوي عبر التلاعب بالنصوص المقدسة أو التي أضفى عليها الزمن صفة القداسة كل أصناف ما لا يمكن التفكير فيه (Impensable) الذي ورثناه عن الفكر الوسيط والذي أصاب اليوم من الانتشار قسطا هائلا وتغلغلا هاما داخل الاوساط الشعبية وذلك بفضل نظام تربوي ينفي أكثر مكتسبات عقل الانوار بعدا عن الطعن والتشكيك فلقد أدرك هذا العقل الرهانات الفلسفية البحتة للمواجهة الحاسمة التي حدثت لاول مرة في التاريخ العام للفكر(5) بين مصالح العقل الديني –الايديولوجي وحدوده وبين مصالح العقل النقدي ورسومه وهو إدراك يشكل المستوى الذي يتحدد فيه أحد أمرين فإما انتصار صنف من التسامح هو التسامح الذي يقوم على المشاركة وإمّا إنتاج أصناف من التسامح تكتيكية (=ظرفية) أو استراتيجية ذات بعد واحد كنا قد عدّدناها آنفا، ولهذا السبب بالذات لم يبق أمامنا سوى أن نجذّر تحليل مفهوم التسامح/ اللاتسامح انطلاقا هذه المرة من المفهوم الاتيقي مفهوم ما لا يمكن التسامح فيه Intolérable وتحقيقا لذلك فإنني أخضع الرأي التالي الى النقاش الفلسفي وقوامه أن ما لا يمكن التسامح فيه هو كل ما يقلل من الانتشار الأفضل Déploiement optimal للذات البشرية في إطار الاحترام العقلاني المدروس لقدرها الانسانوي ومحيطها الاجتماعي والثقافي والبيئي والكوني وكذلك كل ما يؤخر هذا الانتشار ويصرفه عن طريقه مائلا به أو ملغيا له أو نافيا له، ولنضف لتوّنا ميزة أساسية من مميزات ما لا يمكن التسامح فيه وهي أنه يحدّ غالبا بما يلفظه الذهن بشدّة مع بقائه فارضا لنفسه في العيان والواقع وكأنه يريد بذلك أن يظهر عجز الانسان الجذري عن أن يتجاوز تناقضاته.

إن هذا التحديد لمفهوم ما لا يمكن التسامح فيه والذي اتخذ صيغة برنامج ليست له أي صبغة محافظة أو تقيد بالأعراف ولا أي صفة وعظية فالامر لا يتعلق بالمحافظة أيا كان الثمن على القيم أو العقائد الموروثة أو الابقاء على تراث تقدس عبر الزمن أو على هوية طائفية أو قومية يسعى الى أن تظل بمنأى عن الفحص النقدي ذلك أن مفهوم ما لا يمكن التسامح فيه هو بالأحرى ما يعيق حركية الفكر الاستكشافية والخلاقة والمحررة بل وما يوقفها ويمنع حركيتها هذه. وإننا لنعلم الدور الذي يلعبه في هذا الصدد الانتصار الراهن لظاهر الحرف وللشكلانية والنزعة المحافظة وما تقوم به قوى الهيمنة والاغتراب من إعادة إنتاج للفرد باعتباره عضوا مجهولا في

العشيرة بل وحتى للفـرد – المواطن باعتباره نقطة ارتكاز سياسية وقانونية يقـوم عليها مفهوم الشخصان من حيث هو روح Personne-Esprit كما نلاحظ ذلك اليوم.

إن التمييز الذي أشير إليه بين مفهوم الفرد–المواطن والشخصان–روح يرمي الى إرساء نقاش وإثرائه وهو أيضا تمييز غايته البحث عن المعاني التي تضمرها الديموقراطيات الحالية عن طريق مايصيب خطاب حقوق الانسان من انحـراف إيديولوجي وجدالي. لقد انتهى الامر بالفكر المسيحي الى أن قبل بشكل باهر وبعد صراعات غيـر مجدية وقاسية الفصل بين الكنيسة بما هي مؤسسه سلطة Eglise-Institution de pouvoir والدولة بيد أن المسيحـية تظل في موقع الدفاع عن وحـدة الانسان ضـد الآثار الفـاسدة لعلمـنة تعلي من شأن مـا كـان عمـومـيا ممّا يصنعـه الفرد–المواطن على حساب مـا كان خاصا وشخصيـا، هذا الجزء الخاص ليس في الواقع سوى الجزء المرفـوض والمكبوت والمحـتقـر من أجزاء الحيـاة الداخلية بما هـي موضع مفـضل ينحت الشخصان فيـه ذاته اعتمادا على أتيقا للمسؤوليـة. والواقع أنه لا يمكننا ونحن نهتم بهذا المظهر الاخير من مـظاهر النقاش أن نتهم الديانات التوحـيدية الثلاث بتغـذية المغالطة التاريخيـة عندما تدعي هذه الأديان لنفسها أسـبقية زمانية في النهوض الروحـي والأخلاقي بالذات البشرية عن طريق تهيئة الحيـاة الداخلية وتنشئة الضمير المستقل والمسـؤول عن اختياراته أمام الله وانه لمن الثابت تاريخيـا بقاء التعبيـر الاتيقي والقانوني عن هذه المسؤولية الروحـية تجاه الاه مطلق حي أسيرا للسياجات الدوغمائية التي أرسى دعـائمها عقل تيولوجي واقع في شراك ما رسمه النظام المعرفي الوسيط من حدود. إن ما يجعل من استعادة مفهوم التسامح لتدبره وتحديده الدائم أمرا ضروريا هو ما نراه من العـودة القوية لما لا يمكن التسامح فيه متـخذا أشد الاشكال إهانة للروح فارضا نـفسه ونتائجـه في صورها الاشد تعذرا على الاصـلاح في هذا القرن وذلك في الموضع الذي حقق فيـه العقل أسمى مهـامه وكذلك في الموضع الذي عرفت فـيه المنزلة البشرية تقـدمها الاشد حـسمـا. ونعني بما لا يمكن التسـامح فيـه هذا انتصـار الانظمة الكليـانية السـوفيـاتية والهتلرية. فإذا كان الامر على ما وصفنا فما الذي يساويه تسامح ينحصر في الحدود السياسية لبعض المجتـمعات الديمقراطيـة المدفوعة يوما بعـد يوم الى إغلاق أبوابها أمام تدفق المـهاجرين الذين تطاردهم الانتـهاكـات التي لا تحتـمل انتهـاكات برمـجتهـا كلها مـن الناحيـة التاريخـية استراتيجيات التوسع واقـتسام العالم التي تستمر في ممارستها هذه المجتمعـات نفسها مدعية زورا وبهتانا بأنها مهدّدة من قبل هؤلاء البرابرة ؟

إن المثقـفين والكتاب والفنانين هم أحـد رجلين إما رجل أصابه الارهـاق وإما رجل ينشط بصمت في مجال اهتـمامه في حين يسهر السياسـيون على معالجة المطالب الاجتمـاعية لأنظمة تفتـقر لأفق المعنى، أما المسـؤولون الدينيون فيـعتقدون واهمين أنه بامـكانهم استغلال فـرصة الاضطراب المتنامي والفـراغ الاخلاقي والروحي هذه لاعـادة تنشيط عـقائد لا يدركـون كم هي بالية من الوجـهة الفكرية فبعد فـترة طويلة من اللاتفاهم والاقصـاء المتبادل كانت فـيها إرادات القوة السيـاسية التي صارع فيـها رجال الدين طائفة المعارضين لهـم تحجب رهانات المعنى فإن الوقت قد حان لتتكـاتف التيولوجيا والفلسفة في اتجـاه التقارب مستقبـلا بفضل وساطة علوم الانسان والمجـتمع الخصـبة بينهمـا وخصوصـا بفضل المعـرفة التاريخـية والانثروبولوجـيا

السياسية والانثروبولوجيا الثقافية والانثروبولوجيا القانونية وكذلك اللسانيات، وقد بدأت حركة التقارب هذه في فرنسا مع أعمال (M.D. Chenu) حول تاريخ التيولوجيا واعمال (G. le Bras) حول سوسيولوجيا الدين أما في أوروبا وأمريكا الشمالية فقد ذهب عدد من الفلاسفة وعلماء اللاهوت الى حد اختراق الحدود التي رسمها حديثا الحياد الفينومنولوجي من ناحية واللاهوت الارثودكسي من ناحية أخرى فيما يتعلق بدراسة الحدث الديني (6).

ولعل المرء أن يدهش وقد وصلت الى هذا الحد في دراستي – حينما يجدني قد أشحت بوجهي عن التراث الاسلامي كي اكتفي بعرض حول تطور الافكار والمواجهات والاستكشافات في الفكر الغربي والمتصلة بالعلاقة الثلاثية الابعاد بين التسامح واللاتسامح وما لا يمكن التسامح فيه الا أنني أريد الاشارة دون تنازل مني ودون ضعف أمام المطالب الطائفية والقومية الى أن الخطاب الاسلامي المهيمن منذ الثلاثينات تقريبا يمثل عائقا مستمرا أمام الحداثة الفكرية وهو خطاب على درجة من النجاعة النفسية–الاجتماعية والسياسية تجعل ممّا شرع العقل الميتاحديث في كشفه من الافاق الجديدة للقيمة داخل " عالم تخلص من الاله " (7) أمرا يتجاوز في صعوبته كل مشاكل الحداثة خصوصا عندما يتولى فحصها فكر إسلامي يتطور عكس اتجاه التاريخ الحاضر.

ولا شك عندي أن السياق الاسلامي يزخر بعدد من العلماء ذوي العقول المستقلة عقول منعزل بعضها عن البعض الاخر ومتفرقة في أرجاء العالم بيد أنها لا تبخل بالمشاركة قدر طاقتها في قلق العقل الميتاحديث وصراعاته. والملاحظ أن ممهدي الثورة الذهنية هؤلاء، الثورة التي تتأخر دوما عن الحدوث في الاسلام لا يمكنهم أن يجدوا من الوجهة السوسيولوجية جمهورا يصغي لما يقولون تستوي في ذلك مجتمعاتهم الاصلية ومجتمعات الغرب حيث استقر الكثير منهم مجبرا بحثا عن ملاذ. إن ظهور العقل الميتاحديث في المواضيع التي يستطيع فيها نشر كل طموحاته واستخدام كل طاقته المتعاظمة بمظهر اللامبالي أو المتسامح المتعجرف أو الشفيق (8) تجاه عقم من يحملون لواءه وأحيانا أمام ضيق من هم أشد الناس انتصارا له خارج سلطة الفكر التوّاق الى الهيمنة ليبرهن على أن الميتاحداثة مثلها مثل الحداثة بالامس لم تفلح في أن تدمج نتائج حركيتها التاريخية الاشد استعصاء على القبول في صراعاتها من أجل المعنى، ولا ريب في أن تفكك كل تراثات الفكر غير الغربية وتحللها إنما يمثل الاثر المباشر لحداثة وحشية لم تفعل سوى تصدير فتات من الاقتصاد والتكنولوجيا استثمرتها السلطات الحاكمة في الاطراف بصفة مرتجلة دوما وغريبة كليا عمّا رافق دوما الحداثة المادية في مهدها وإبان تشكلها ووضعها موضع التطبيق الذي امتد قرنين على الاقل من القوانين والمؤسسات الديموقراطية والفكر العلمي.

ولعله من غير المجدي أن نردد مرة أخرى قائمة شكاوينا المملة شكوى التراجيديات والابادات والمجازر التي راح الابرياء ضحيتها وشكوى الطرد الجماعي وباختصار كل ما يصنّف في خانة ما لا يمكن التسامح فيه التي وإن اضنت الضمائر النابهة والحية فأثارت جليل الاعمال الانسانية فإنها عبّرت أيضا عن حالة من الاجهاد أصابت العقل السياسي في كل مستويات عمله بكيفية تثير القلق، وهكذا نجمت النزعة المشيحانية القديمة لتسد هذا الفراغ

ولتعطي بعض الامل الى أولئك الذين أطردوا من "وهمهم الناعم" بأن اجتثتهم من أوطانهم وطقوسهم الاحتفالية وعقائدهم الحميمة التي لا تخلو من شاعرية. أما عقل الانوار المعتد بنفسه، والذي نسي الصراعات التي رافقت البداية الحقيقية لظهوره فما انفك يرفع راية اللائكية مستغيثا بفولتير ولا يكف عن الثرثرة حول أصولية الاخرين أولئك الذين لم تنج أوضاعهم المعيشية من الأثر الهدّام لحضارة غازية منذ القرن التاسع عشر.

إنني لا أجد سبيلا لتعبير معرّى عن الدلالات الحافّة القديمة التي ما عادت تحتمل ولازمت الخطاب المضاد للاستعمار بل والخطابات المضادة للامبريالية ولاشك أن القارئ قد أدرك الصرامة التي كنت أرفض بها إسقاط مفهوم للتسامح مرغوب فيه اليوم ولكن السياق الاسلامي لم يعرفه تاريخيا وبنفس هذه الصرامة أيضا أسعى الى تبيان بطلان مفهوم التسامح–اللامبالاة أو التسامح– الشفيق هذا الذي تقدّمه الديموقراطيات الاروبية الاكثر تقدما وكأنه النموذج الذي يجب الاحتذاء به متسائلا أين هي الارادات السياسية ومراكز القرار الاقتصادي والمالي وأجهزة الرقابة والتصديق على المعارف والعلوم وأجهزة تصور القيم ووضعها أو إلغائها مما يعتمد عليه الوجود اليومي للملايين من البشر بل مستقبل النوع البشري نفسه ؟ فمن ذا الذي وضع منذ القرن التاسع عشر استراتيجيات الحفاظ على خارطة عالمنا الراهن الجيوسياسية مؤيدا بعلمه هذا التراجيديات المبرمجة تاريخيا والمخفية إيديولوجيا باسم مبادئ حقوق الشعوب في تقرير مصيرها والدعوات الطقوسية لاحترام حقوق الانسان؟

إنني أربأ بهذه الاسئلة أن تحمل على سجل خطابات رفض الغرب وتجريمه ولا أن تحمل على الصرخات التي تريد أن تظهر المجتمعات الخاضعة بمظهر الضحية بل يجب أن تحمل بالأحرى على أنها تعبير عن انشغال أولئك الذين يناضلون بحثا عن اتيقا للمسؤولية : مسؤولية العقل السياسي التي تتقاسمها قوى الهيمنة وكذلك هذه "النخب" التي تدعى بالنخب القومية التي تواصل اخفاء مسؤوليتها الواضحة في ارساء ثقافة ايديولوجية تقوم على اللاتسامح في الوقت الذي تحتاج فيه هذه المجتمعات احتياجا حيويّا لبيداغوجيا تسامح عموما وتسامح ديني على وجه الخصوص يكون متنوّرا وصلبا ومتغلغلا وسط الجمهور لا أن يتم اخفاء هذه المسؤولية تحت غطاء خطاب التباكي وإظهار النفس بمظهر الضحية، فالذين يتابعون النقاشات التي يعاد تنشيطها حول اللائكية في فرنسا اليوم يعلمون الحد الذي من الممكن أن تؤدي إليه ثقافة التسامح في مجتمع متعدّد فعليا من ذلك إعادة النظر في كل النظام التربوي بغية إعادة التوازن المفقود داخل المؤسسة التعليمية بين نصيب الفلسفة والانثروبولوجيا الثقافية والقانونية وتاريخ الاديان المقارن والانساق التيولوجية التي انتجتها هذه الاديان وتاريخ الثقافات المقارن والتاريخ المقارن لآداب الفضاء المتوسطي (بسبب النزاعات العنيفة التي تراكمت منذ العصر الوسيط في هذا الفضاء وخصوصا بين اليهودية والمسيحية في تعبيراتها الكاثوليكية والارثودكسية والبروتستانتية والاسلام ثم أوروبا المعلمنة والرأسمالية وانتهاء بكابوس الستالينية الطويل).

إننا ما زلنا بعيدين عن برنامج كهذا حتى داخل أعرق جامعات الغرب وأكثرها شهرة فما بالك بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي في البلاد الاسلامية حيث مازلنا ننتظر ممارسة لتاريخ

الفكر الاسلامي تنزع الى الشمول تاريخ منفتح Histoire Ouverte على النقد الحديث والمناهج المقارنة المتحررة من الاطر الهرطقية والمسبقات التيولوجية التي تبقى في حيز غير المسموح بالتفكير فيه عددا من المواضيع الحاسمة من أجل فك أغلاق الذهنيات، والواقع أن تونس والمغرب يشكلان الاستثناء الوحيد المعروف في هذا العالم الاسلامي.

إنني لا أخشى أي تفنيد وأنا أصف الوضع بهذه الصرامة بل إنني ألقي المسؤولية الفكرية في هذا المستوى بالذات عى كل الذين مارسوا من قريب أو بعيد مهمة اتخاذ القرار في مجال تدريس ما يسمى بالتراث، هذا المفهوم أشبعه الايديولوجيون-المؤرخون الفلاسفة وكذلك الكتاب استعمالا حتى أنه وصل الى حدّ تكييف تمثّل المسلمين اليوم لدينهم وماضيهم بصفة عامة تمثلا خياليا صرفا. وهل احتاج أخيرا كي اختم دراستي هذه الى أن أكرر التزامي القديم جدّا والمتحمس دوما من أجل برنامج العمل الجميل الذي رسمه عنوان هذه الندوة ندوة قرطاج، لقد جاهدت طوال اثنتين وثلاثين سنة من التدريس في السوربون على أن أمارس هذه البيداغوجيا وذلك بأن استكشف انطلاقا من المثال الاسلامي ما أسميته منذ زمن طويل بالفضاء الاغريقي السامي باعتباره موضع انبثاق الرمزيات الدينية وتداولها وتشكلها وكذلك انبثاق أنظمة الفكر التي تدين لها حتى اليوم التراثات التوحيدية الثلاثة والقيم الاشد ثباتا والافضل توزعا في أوروبا المعلمنة.

لقد حجبت الانقطاعات التاريخية التي حدثت منذ القرن الثامن عشر داخل الفكر الاسلامي التواصل الروحي والفكري العميق بينه وبين أوروبا الحديثة وكذلك التواصل بين أجزاء الفضاء الاغريقي السامي ولهذا السبب وجب علينا جميعا أن ندأب على ممارسة تسامح يقوم على المشاركة وندأب على نشره من أجل أن نربط الصلة من جديد بقرابات مدفونة ونعيد تنشيطها وهي قرابات لا نرتاب في أنها لم توضع بعد الى الأبد.

ترجمة : أ. فوزي البدوي

الهوامش :

1) تجاه إسلام اليوم أمام تراثه، في *PENSER L'ISLAM AUJOURD'HUI*, ALGER, 1993, P 239-274

2) انظر مقال : بعض مهام المثقف المسلم اليوم في المرجع المذكور أعلاه : "QUELQUES TACHES DE L'INTELLECTUEL MUSULMAN AUJOURD'HUI", IN PENSER L'ISLAM, op.cit, P17-34

3) هو عنوان كتاب لمؤلفه: MICHEL MESLIN, CERF, PARIS 1988

4) لنلاحظ -حتى نكون موضوعيين - أن المسيحيين والمسلمين دون غيرهم من الامم قد عبّروا عن الاقصاء في لغة قانونية، فقهية معتمدين في ذلك على ما كان لهم من دول امبراطورية وسلطات محلية أما اليهود فلم يعرفوا التيولوجيا الا باعتبارها ملاذا للهوية ونظاما لتحقيق الامان يتحقق فيه خلود الامل المشيحاني وذلك بسبب من بقاء اليهود أقلية متفرقة في الشتات حتى قيام دولة اسرائيل ولكن حتى اليهود أنفسهم قد رأوا في بنية الحقيقة بنية لا يمكن اختزالها واقصائها مثلهم في ذلك مثل منافسيهم المسلمين والمسيحيين.

5) إنني لا أجهل وأنا أؤكد هذا الكلام مساهمة ابن رشد في النظرية العامة لتأويل النصوص المقدسة بيد أنه لا يمكننا التهوين من شأن صلات هذه النظرية بالاولوية المسلّم بها للوحي على العقل (وهو موقف عام يتصل بكل الفضاء الذهني الوسيط) ولا التهوين كذلك من شأن الواقعية التاريخية المشار اليها والمتعلقة باقصاء فكر ابن رشد من الفضاء الثقافي للفكر الاسلامي.

6) لكي نتمكن من معرفة حجم الحركات التي تحدث عنها هنا يمكن الرجوع الى المجلة الجيّدة التي يصدرها المركز الوطني للبحث العلمي بفرنسا CNRS وكذلك مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية EHESS المعروفة باسم *ARCHIVES DES SCIENCES SOCIALES DES RELIGIONS* أما بالنسبة الى التيولوجيا فليراجع كتاب ROSINO Gibellini: *PANORAMA DE LA THEOLOGIE AU XX SIECLE*, CERF, PARIS, 1994.

7) انظر كتاب E.POULAT الاخير فهو يدعو الى التفكير في القضايا التي نتحدث عنها هنا : E. POULAT; *L'ERE POSTCHRETIENNE UN MONDE SORTI DE DIEU*; FLAMMARION, PARIS 1994.

9) إن كلمة الشفيق CHARITABLE التي استعملها ليست مبالغة ولا هي في غير موضعها فهي تعبر عن موقف يشار اليه كثيرا أثناء مناقشات لجان اطروحات الدكتوراه التي يقدمها طلبة من العالم الثالث كما نشير أيضا في هذا الصدد الى الاحتكار الذي تمارسه الاجهزة الاكاديمية والجامعة في الغرب فيما يتعلق بمراقبة المعارف المنتجة في عالمنا المعاصر وكذلك في ما يتعلق بالمصادقة عليها وهو أمر من شأنه أن يكشف عن معنى المسؤولية الفكريةتجاه كل الثقافات وكل تراثات الفكر المهمشة والمقصاة والمكبوتة من قبل الثقافات المهيمنة بما في ذلك طبعا الثقافة العربية الاسلامية طوال فترة ازدهارها ولكننا مازلنا ويا للأسف بعيدين عن هذا المثل الاعلى.